رأي القدس

القرار الدولي وفرص نجاحه

■ ستشكل مسألة انسحاب القوات الاسرائيلية من المناطق التي احتلتها في جنوب لبنان المعضلة الاساسية التي ستواجه مجلس الأمن الدولي الذي يناقش حاليا اصدار قرار بوقف اطلاق النار في لبنان.

مشروع القرار الفرنسي ـ الامريكي لا ينص على هذا الانسحاب، ويطالب بارسال قوات دولية ترابط على الحدود اللبنانية ـ الاسرائيلية، ولا يتطرق الى عودة مزارع شبعا الى السيادة اللبنانية. في المقابل تطالب المقترحات العربية بالانسحاب وتعزيز قوة المراقبة الدولية «اليونيفيل»، وتبادل الاسرى من خلال مفاوضات مع طرف ثالث.

الحكومة اللبنانية اقدمت على خطوة ذكية جدا، عندما اصدرت قرارا بنشر قوات الجيش اللبناني على الحدود في الجنوب، وتعزيز قدرات هذا الجيش بأسلحة حديثة، الأمر الذي احدث حالة من الارتباك في صفوف الحكومة الاسرائيلية.

مصدر الارتباك هو ترحيب المقاومة الاسلامية بقيادة حزب الله بخطوة نشر الجيش اللبناني على الحدود، والاعراب عن الاستعداد للتعاون معه. وهو ما كان يرفضه الحزب في السابق، وبالتحديد قبل العدوان الاسرائيلي الاخير.

ايهود اولمرت رئيس الوزراء الاسرائيلي الذي طالب دائما بتطبيق قرار مجلس الامن 1559، وخاصة الشق المتعلق منه بنشر القوات اللبنانية على الحدود وجد نفسه في موقف صعب للغاية. فرفض قرار الحكومة اللبنانية هذا يظهره بمظهر من يناقض نفسه، وقبوله يعني عدم الحاجة الى ارسال قوات ردع دولية الى الحدود الجنوبية. ولهذا خرج بموقف وسطي يطالب بوجود القوة الدولية الى جانب القوات اللبنانية الرسمية، وهو خلط من الصعب ان يلقى قبولا من قبل الحكومة اللبنانية او «حزب الله».

بعض المراقبين اعتبر قبول «حزب الله» بما كان يرفضه في السابق، اي وجود قوات للجيش اللبناني في الجنوب على الحدود هو دليل ضعف، ولكن الحقيقة قد تكون مغايرة تماما لهذا التحليل.

فقيادة الحزب تدرك جيدا ان البديل عن القوات اللبنانية هو عشرون الف جندي فرنسي، يخضعون لقيادة جنرالات حلف الناتو، الامر الذي يعني عودة الانتداب الفرنسي على لبنان مجددا. وهو امر مرفوض وقد يؤدي الى نزع سلاح الحزب في المستقبل.

موافقة حزب الله على نشر الجيش اللبناني هي خطوة تكتيكية ذكية للغاية، لعدة اسباب ابرزها، ان الغالبية العظمى من افراد الجيش وقياداته الوسطية هي من الطائفة الشيعية. وابناء الجنوب على وجه التحديد، ومعظم هؤلاء من المتعاطفين مع المقاومة الاسلامية وقيادتها.

النقطة الاخرى ان العماد اميل لحود رئيس الجمهورية اعاد بناء الجيش اللبناني على اسس مختلفة ومؤيدة للمقاومة، ووضع على رأس وحداتها ضباطا يتسمون بالمواقف الوطنية، وان كانوا وخاصة القيادات العليا، من الطائفة المسيحية.

قرار مجلس الامن الدولي ربما يخلق في حالة صدوره منقوصا، مشاكل عديدة، دون ان يقدم الكثير من الحلول. وافضل ما يمكن ان يؤدي اليه هو وقف لاطلاق النار، يخفف من حدة المجازر الاسرائيلية ويسمح بفترة من الهدوء، لدفن الضحايا ووصول الامدادات الغذائية والطبية.

«اسرائيل» والسعودية دعامتا السياسة الامريكية في المنطقة

د. سعيد الشهابي *

■ لم يكن غريبا ان تبادر المملكة العربية السعودية في الاسبوع الاول من العدوان الاسرائيلي المتواصل لشجب المقاومة الاسلامية في لبنان، وتحميلها مسؤولية ذلك العدوان، وتوفير ذريعة معنوية وسياسية لاستمرار ذلك العدوان. فالعائلة المالكة في الجزيرة العربية لم تعرف بمواقفها الداعمة لنضالات الشعوب يوما، أو بالرغبة او القدرة على مواجهة السياسات الامريكية في المنطقة، أو بالتصدي للاحتلال الاسرائيلي لفلسطين، او بالاهتمام بالرأي الشعبي سواء في الدولة التي أسستها قبل ثلاثة أرباع القرن، أم في الدول العربية والاسلامية. وفي الاطار الاستراتيجي العام، ارتبط اسم المملكة العربية السعودية بتجسيد السياسات الامريكية في المنطقة، سياسيا واقتصاديا وامنيا وعسكريا، ومواجهة الدول والمجموعات والاتجاهات المناوئة للسياسة الامريكية في الشرق الاوسط. هذه السياسة السعودية جديدة ـ قديمة، يمكن النظر اليها في اطار تطور المنظور الشعبي لعدد من القضايا ذات الصلة باوضاع العالم العربي منها حركة التحرر من الاستعمار سابقا، ومشروع النضال الوطني المتواصل من اجل الحرية والديمقراطية، ومشروع التحرير الذي تبلور على مدى الستين عاما، اي منذ الاحتلال الاسرائيلي لفلسطين، وقضايا الاستقلال في مجالات التنمية وبناء الدولة الحديثة، والسياسات النفطية، بالاضافة الى اطروحات الوحدة العربية والتضامن والتعاون. كان الموقف السعودي ما قبل السبعينات محسوبا بشكل واضح على الفلك الامريكي، لأن طبيعة النظام الرسمي العربي آنذاك كانت منسجمة مع المواقف الشعبية ازاء القضايا المذكورة، وليس متعارضا معها. ولكن الانتكاسة النفسية والسياسية التي أعقبت حرب 73 وتنامي أثر الدولار النفطي الذي توفر لدى السعودية بسبب الطفرة التي أعقبت تلك الحرب، أدت تدريجيا الى تصاعد الدور السعودي من جهة، وتراجع قوى التحرر والنضال الوطني. كما يمكن اعتبار تلك الفترة تكريسا لأنظمة الاستبداد العربية التي ما تزال تمارس سلطاتها المطلقة حتى اليوم، مستظلة بالغطاء السياسي الامريكي الذي دخل في تحالف غير مقدس معها في مقابل مسايرتها سياسات واشنطن في المنطقة على عدد من الأصعدة: الصراع العربي ـ الاسرائيلي باتجاه التهدئة والتطبيع لاحقا، والتدفق النفطي بدون انقطاع وبأسعار منخفضة، والتصدي للتيارات اليسارية التي كانت معنوياتها تضعف بضعف الاتحاد السوفييتي والتوجه الصيني بعيدا عن الالتزام الايديولوجي لتركة ماو تسي تونغ، خصوصا بعد أزمة «عصابة الاربعة» في منتصف السبعينات، وأخيرا التصدي للتيارات الاسلامية التي يزداد تأثيرها السياسي بشكل مضطرد.

يمكن اعتبار حقبة السبعينات ذات أهمية خاصة لأسباب عديدة: أولها صعود قوة المال النفطي وما وفره ذلك للسعودية من مكانة احتلت بها مكانة مصر عبد الناصر بعد رحيله، خصوصا بعد اتفاقات كامب ديفيد وخروج مصر من دائرة الصراع العربي ـ الاسرائيلي. وثانيها: تراجع دور التيارات اليسارية في العالم العربي، خصوصا بعد زيارة نيكسون التاريخية للصين في 1972 وما صاحبها من تراجع عنفوان حركات التحرر المدعومة من الصين والاتحاد السوفييتي الشيوعيتين، وثالثها: ان التيارات الاسلامية كانت في مرحلة ولادة ولم تكن قوة مؤثرة بعد على الساحتين العربية والاسلامية. ورابعها: تراجع النشاط الفدائي الفلسطيني بعد مرحلة «حرب الاستنزاف» ورفع غصن الزيتون، للمرة الاولى، من قبل المرحوم ياسر عرفات في خطابه في 1974 بالأمم المتحدة، في الوقت الذي تصاعدت فيه عمليات الاغتيال الاسرائيلية للرموز الفلسطينية. صعود الدور السعودي تواصل منذ ذلك الوقت، وساهمت الحرب العراقية الايرانية في الثمانينات في توفير فرصة اكبر لنمو هذا الدور، اذ انشغل العراق بالحرب، وانشغلت الحكومات العربية بمواجهة التنامي المقلق لظاهرة الصحوة الاسلامية، فيما كانت «اسرائيل» تحتل لبنان وتصفي الوجود الفلسطيني المسلح فيها. ان من غير الممكن فصل هذا التطورات عن بعضها، وربط ذلك بتنامي الدور الامريكي الذي أصبح اكثر اعتمادا على السعودية و«اسرائيل» بعد سقوط الشاه. فقد لعب المال السعودي دورا خطيرا في التأثير على منحى السياسات الرسمية العربية من جهة، والتأثير على الرأي العام العربي خصوصا بعد نشوء الامبراطورية الاعلامية السعودية في لندن، على انقاض الاعلام اللبناني الذي كان أكثر تعبيرا عن حالة الصمود والنضال العربي في الفترة السابقة.

السياسة السعودية السائرة في الفلك الامريكي تجسدت بشكل واضح هذه المرة ايضا. فبعد ثلاثة ايام من بدء العدوان الاسرائيلي في 13 تموز (يوليو) الماضي، تطرق بيان صادر عن مجلس الوزراء السعودي الى ما وصفه بـ«انفلات بعض العناصر والتيارات وانزلاقها الى قرارات منفردة استغلتها اسرائيل ابشع استغلال لتشن حربا مسعورة ضد لبنان الشقيق وتحكم اسرها للشعب الفلسطيني باكمله». صدر البيان بعد يومين فقط من الطلب الذي أصدره الرئيس الامريكي للحكومات العربية بشجب القوى المقاومة للاحتلال الاسرائيلي، وكشف حالة الخور في النظام السياسي العربي الذي لا يملك شجاعة كافية لرفض الانصياع لذلك الطلب غير المنطقي وغير المعقول. ذلك البيان أحدث ردة فعل شعبية واسعة اتسمت بالغضب والاحباط. الامر الذي أكد ان التصريح السعودي كان استجابة لأوامر صدرت من واشنطن انه تزامن مع موقفي كل من مصر والأردن، فجاء الموقف الثلاثي ادانة للمقاومة الوطنية الاسلامية، ودعما معنويا للمنطق الاسرائيلي والامريكي. الغريب في الأمر ان هذا الموقف لم يتسم بأي قدر من الدبلوماسية او الحصافة، برغم ان الحكومات الثلاث من بين أكثر الحكومات العربية تجربة في المماحكات السياسية خصوصا في ما يتعلق بالصراع العربي ـ الصهيوني. صحيح ان هذه الحكومات الثلاث أظهرت لاحقا شيئا من التغير في الموقف المعلن، ودعت الى وقف اطلاق النار، ولكن المعلومات المتوفرة تؤكد عددا من الحقائق: اولها ان هناك تواطؤا من هذه الحكومات مع محور واشنطن ـ تل أبيب لضرب المقاومة الاسلامية في كل من لبنان وفلسطين. هذه الحقيقة أكدها وزير الخارجية القطري الاسبوع الماضي في مقابلة مهمة مع قناة «الجزيرة». ثانيا ان رفض هذه الدول، خصوصا مصر والاردن سحب سفيريهما من تل أبيب يأتي في اطار الخطة التي تقضي بالشجب العلني للموقف الاسرائيلي ولكن مع عدم اتخاذ اي موقف عملي ضده. وقد ساهمت هذه الدول في افشال كافة المحاولات لعقد مؤتمر قمة عربي او اسلامي طارئ، وهي معنية بنزع سلاح المقاومة، خصوصا حزب الله اللبناني، ومنظمتي حماس والجهاد الاسلامي الفلسطينيتين. ثالثا: ان هذه الدول ترفض حتى الآن ممارسة اي ضغط على الولايات المتحدة لاتخاذ موقف أقل وحشية ازاء ما يجري في لبنان، في ضوء اصرار واشنطن على رفض اية دعوة لوقف اطلاق النار. وفي مؤتمر صحافي عقد في جدة الاسبوع الماضي رفض وزير الخارجية السعودي، سعود الفيصل استعمال النفط للضغط على الولايات المتحدة ودعا «إلى عدم الخلط في هذا الجانب وعدم المغامرة بمقومات الأمة» مبينا أن النفط «يرتبط بمصالح الشعوب وتنمية حياتها ويستخدم كسلاح بطريقة غير مباشرة في تقوية البنية الدفاعية والسياسية والاقتصادية». هذا في الوقت الذي استعملت فيه «اسرائيل» النفط سلاحا بكل وضوح، وذلك بمنع وصوله الى الاراضي اللبنانية. حتى ان رئيس الوزراء اللبناني، فؤاد سنيورة، أكد ان ما لدى لبنان من النفط لا يكفي الا لبضعة ايام.

السياسة السعودية ازاء الصراعات الاساسية في الشرق الاوسط لم تتغير بشكل جوهري على مدى العقود الثمانية الماضية، اي منذ قيام الدولة السعودية الحالية على يدي مؤسسها، عبد العزيز آل سعود. وبالاضافة الى الجانب السياسي في هذه السياسة، فان للجانب الديني دورا لا يقل أهمية. فالمعروف ان المملكة هي مهد المدرسة الوهابية في الفقه، وهي المدرسة التي تعتمد على عدد من المبادئ الثابتة التي من اهمها تكفير المسلمين الآخرين ممن لا يتوافق في الرأي السياسي او الموقف الديني مع المؤسسة الرسمية في الجزيرة العربية. فمثلا أصدر بعض العلماء الوهابيين، في مقدمتهم الشيخ عبد الله بن جبرين، فتوى صريحة بتحريم دعم حزب الله في نضاله ضد المحتلين، وجاء في الفتوى أنه «لا يجوز نصرة هذا الحزب الرافضي (في إشارة إلى حزب الله)، ولا يجوز الانضواء تحت إمرتهم ولا يجوز الدعاء لهم بالنصر والتمكين». هذه العقلية التكفيرية مدعومة من النظام السياسي بدون شك، ولا يمكن فصلها عن الموقف الرسمي السعودي الذي عبر عنه وزير الخارجية في 17 تموز (يوليو) الماضي ضد حزب الله وحماس. كما لا يمكن فصلها عن السعي المتواصل لاحداث الفتنة الطائفية في العراق كمقدمة لتطبيق مشروع «الشرق الاوسط الجديد» الامريكي الذي ينطوي على تغييرات جغرا ـ سياسية تؤدي الى المزيد من التمزيق على اسس عرقية ومذهبية، وذلك في اطار سياسة الحماية المستمرة لكيان الاحتلال الاسرائيلي. هذه الفتوى السيئة استقبلت باشمئزاز عميق في داخل الاوساط السعودية، وانبرى لها علماء وناشطون مثل الشيخ سلمان العودة والشيخ عبد العزيز القاسم بالاستنكار والشجب. وقال القاسم: «إن الوهابيين المتشددين فقدوا صلتهم بنبض الشارع وباتوا لا يفكرون في العالم الإسلامي مثلما يفكر الناس العاديون، بل إنهم يفكرون فقط في عالمهم الوهابي». وفي مصر رفضت جماعة الإخوان المسلمين هذه الفتوى، وقال محمد حبيب نائب المراقب العام للإخوان المسلمين إن الوقت ليس وقت إصدار مثل هذه الفتاوى، التي قال إنها تهدد بإحداث انقسام في العالمين العربي والإسلامي. وكان المراقب العام للإخوان المسلمين في مصر محمد مهدي عاكف قد أصدر بيانا انتقد فيه ضمنيا هذه الفتوى، وقال إن هناك بعض الجهات التي تحاول إحياء الانقسامات الطائفية القديمة. وقال البيان إن «بعض الحكومات تحاول إخفاء عجزها عن دعم المقاومة والتغطية ووقوفها إلى جانب العدوان الإسرائيلي والتعنت الأمريكي، من خلال إثارة مثل هذه الخلافات بين الشيعة والسنة، ومن خلال القول إن المقاومة اللبنانية تعمل لصالح إيران».

المراقب للسياسات السعودية يلاحظ وجوها عدة لها. فلا يستطيع احد انكار الدعم المالي الذي تقدمه حكومة الرياض للدول الاسلامية خصوصا في مجالات الاغاثة والمشاريع الانسانية. ولكن في الوقت نفسه تنفق الرياض الشطر الأكبر من العائدات النفطية في مجال التسلح، وذلك بعقد الصفقات العسكرية العملاقة مع شركات السلاح الغربية، خصوصا الامريكية والبريطانية منها. وآخر الصفقات التي تتم المفاوضات سرا بشأنها مع بريطانيا تتضمن شراء طائرات «تايفون» التي دخلت مجال الخدمة العسكرية مؤخرا، وذلك بعد ان صدأت طائرات «التورنادو» التي تم شراؤها في منتصف الثمانينات، والتي لم يستخدم اي منها لأي غرض عسكري يبرر الصفقة. يضاف الى ذلك ان السعودية ملزمة بقبول الشروط الامريكية المذلة في مثل هذه الصفقات، والتي منها: اولا: إزالة المواصفات المتطورة من الطائرات وبقية الاسلحة الثقيلة لكي تبقى أقل مستوى مما يمتلكه العدو الصهيوني، برغم ان اسعارها تفوق كثيرا ما تدفعه «اسرائيل»، وثانيها: عدم تخزين هذه الاسلحة، خصوصا الطائرات، في القواعد السعودية القريبة من الحدود مع العدو الاسرائيلي، وثالثها: الالتزام بعقود طويلة المدى للتدريب والصيانة تفوق تكاليفها ثمن الصفقة الاساسية. وهكذا تبدد عائدات النفط السعودي في غياب أية رقابة شعبية نظرا لغياب الحريات العامة في هذا البلد الذي يعتبر أكثر البلدان العربية تخلفا في مجال الحريات وحقوق الانسان وحقوق المرأة والأقليات.

الحكم السعودي لم يستفد من تحالفه مع الامريكيين الا في بعض الجوانب: منها دعم الرئيس الامريكي الحالي للسياسات المحلية بالمملكة، والاشادة المتكررة بتجربة مجلس الشورى برغم خواء هذا المجلس من اي محتوى ديمقراطي. هذا الدعم لن يجدي النظام السعودي كثيرا، خصوصا مع تصاعد خلافاته مع جيرانه، حتى في اطار مجلس التعاون الخليجي، ومع شعبه الذي يطالب بالحرية والديمقراطية، والعالمين العربي والاسلامي المنزعجين كثيرا من علاقاته غير المقدسة مع الولايات المتحدة الامريكية على حساب مصالح العرب والمسلمين، خصوصا في لبنان وفلسطين. وأصبح واضحا للكثيرين ان الحرب العسكرية المشتعلة حاليا ليست بين «اسرائيل» من جهة والمقاومة الوطنية الاسلامية في لبنان وفلسطين فحسب، بل بين «اسرائيل» والولايات المتحدة وعدد من الحكومات العربية في طليعتها السعودية ومصر والاردن من جهة، والمقاومة الاسلامية مدعومة بكافة الشعوب العربية والاسلامية وقوى التحرر الوطني وشعوب العالم من جهة ثانية. لقد كان الاجدى بالحكومة السعودية الالتزام بالصمت بدلا من الوقوف ضد المقاومة الاسلامية التي اصبحت عنوان عز المسلمين وصمودهم وانتصارهم على الاحتلال بعون الله.

* كاتب وصحافي بحريني يقيم في لندن

المقاومة الاسلامية هي التي ترسم الشرق الأوسط الجديد!

جمعة القماطي *

■ تريد أمريكا من خلال آلة الحرب الصهيونية أن تزيح أهم عقبة أمام مخطط مجموعة المحافظين الجدد الأمريكية الداعمة لأسرائيل لرسم شرق أوسط جديد، وهي عقبة المقاومة الاسلامية في فلسطين ولبنان. هذا الشرق الأوسط الجديد الذي تسعى أمريكا فيه الى احكام الهيمنة الكاملة على المنطقة سياسيا واقتصاديا وثقافيا، ووضع اليد على منابع النفط، مع ضمان أمن اسرائيل واستمرارها كقوة وحيدة رادعة مسيطرة.

لكن المخطط لا يسير وفق الوصفة المعدة، وما أظهره المجاهدون البواسل في لبنان من صمود ودحر بل والحاق هزيمة حقيقية بالجيش الاسرائيلي متمثلا في أفضل وأقوى ما لديه من جنود وعتاد قلب السحر على الساحر، وهز المنطقة بأسرها، وخلق حراكا وواقعا جديدا ستكون له تداعيات استراتيجية كبيرة لعقود قادمة من الزمن.

الصمود الباسل والبلاء الرائع للمقاومة الاسلامية في لبنان وفلسطين دشن لبداية مرحلة جديدة في تاريخ الشعوب العربية، وتحولات على كل المستويات النفسية والسياسية والفكرية. ولا نبالغ في القول بأن القدرة على المبادرة وصنع الفعل أصبحت الآن في يد المقاومة المدعومة وجدانيا ومعنويا بكل قوة من قبل الشارع العربي، وكل المواطنين العرب المقهورين من قبل حكامهم وأنظمتهم المستبدة. هؤلاء العرب الذين وجدوا في المقاومة ونجاحاتها ما يشفي غليلهم ويستعيد الكثير من كرامتهم المهدورة. بينما الأنظمة السياسية المتواطئة التي راهنت على اسرائيل ووفرت لها الغطاء السياسي لتصفية المقاومة تقف اليوم مرتبكة ومتوجسة من عواقب هذا الرهان الخاسر.

ان أهم التحولات التي أحدثتها المقاومة الاسلامية في لبنان وفلسطين هي اسقاط اسطورة أن اسرائيل قوة ضارية لا تقهر، خاصة عندما فرضت هذه المقاومة قواعد الاشتباك التي جعلت الجيوش الجرارة لا تفيد أمام الحرب الفدائية التي تقودها مجموعات صغيرة على درجة عالية من التعبئة الروحية والقدرة القتالية. كما أن قدرة المقاومة في لبنان وفلسطين على تطوير تقنيات عسكرية ذاتية وتصنيع الأسلحة ومنها الصواريخ أصبحت تغير من قواعد اللعبة، وتحيّد بل تلغي ما أعتبر لفترة طويلة تفوقا اسرائيليا في التسليح والتقنية لا يمكن مواجهته.

قدرة المقاومة كذلك على توظيف الاعلام، وكسب الحرب الاعلامية، التي لا تقل أهمية عن الحرب العسكرية، هي أيضا تطور وكسب جديد لم يكن متوفرا من قبل. فالشارع العربي والرأي العام العالمي لم يعد اليوم تحت رحمة توجيه وتحكم الآلة الاعلامية الغربية وخاصة الأمريكية المنحازة الى اسرائيل. وأصبحت فضائيات الجزيرة والمنار بتغطيتها المكثفة المباشرة وبنفسها الوطني ومهنيتها العالية هي المصدر الرئيسي لكل العالم تقريبا، ولعل الصور المروعة لشهداء مجزرة قانا الثانية من أطفال ونساء التي أوصلتها هذه الفضائيات العربية الى كل أرجاء المعمورة أبرز مثالا على ذلك.

المواطن العربي وجد كذلك في الصمود والضربات الموجعة الرادعة التي وجهتها المقاومة الاسلامية للجيش الاسرائيلي الغازي مصدر ارتياح واعتزاز واسترداد لجزء كبير من كرامته المهدورة، وانتشال له من حالات الاحباط والانكسار النفسي والشعور العميق بالانهزام التي ترسخت على مدى عشرات السنين من الهزائم والنكسات المتكررة المؤلمة. نكسات وهزائم وهوان جرتها عليه الأنظمة العربية الفاشلة الفاقدة لأي قدرة على الصمود والدفاع عن كرامة وحقوق شعوبها، وذلك بسبب ما ينخر في أوصال هذه الأنظمة من ضعف وهوان وفساد، وما تعانيه من فقدان للشرعية والمصداقية والتأييد الشعبي. ولا شك أن تطبيب وبلسمة النفسية العربية المنكسرة، واسترجاع الشعور بالاعتزاز والثقة والنجاح لدى المواطن العربي هي من أهم التحولات النفسية المطلوبة التي نشهدها حاليا بفضل نجاحات المقاومة الاسلامية.

كذلك لا ننسى المفارقة المهمة وهي أن نجاحات المقاومة وصمودها وكسرها لهيبة وهالة القوة الاسرائيلية تحققت لأن هذه المقاومة في فلسطين ولبنان تعيش وتتحرك وتعمل بحرية واستقلالية وسط شعوبها التي تحتضنها باعتزاز وتساندها بقوة. وبعيدا عن بطش أنظمة استبدادية قمعية كما هو الحال في أغلب الدول العربية الأخرى التي استأسدت فيها الأنظمة على شعوبها فقط واستعبدتها فحولتها الى جموع من العبيد مجردين من كل معالم القوة النفسية والمادية.

وبالتالي أصبحت هذه الشعوب عاجزة عن المقاومة أو الكر، وكما قال عنترة فان العبد لا يجيد الكر ولكن الحر هو الذي يكر.

لقد وصلت الأنظمة العربية وما يسمى بالنظام العربي الرسمي اليوم الى درجة مخزية من التخاذل والهوان السياسي، بل والتآمر المفضوح خاصة عندما أعلن بعضها صراحة تأييدهم المبطن للهجوم الاسرائيلي على لبنان، وتحمسهم لنواياه في القضاء على حزب الله وما يمثله من مقاومة. وحتى في أفظع لحظات هذا الهجوم الصهيوني وحشية وهمجية عندما وقعت مجزرة قانا الثانية لم تجد بعض الأنظمة العربية الا كلمات خاوية هزيلة تصف بها الجريمة على أنها «أمر مؤسف»! لا شك أن الأمر المؤسف حقا هو أن استمرت هذه الأنظمة الشمولية الاستبدادية جاثمة على صدورنا، كاتمة لأنفاسنا، مكممة لأفواهنا، طيلة هذه العقود ولم نجن منها الا النكسات والتخلف على كل المستويات.

ان المواطن العربي ليس استثناء في حقه ان يعيش بحرية وكرامة، متمتعا بخيراته، وصانعا مستقبله بارادته القوية وعقوله الفذة. ولا يولد المواطن العربي وهو حامل لجينات وراثية تحدد له القابلية الجبرية للدكتاتورية والحتمية في أن يعيش تحت الاستبداد والتخلف. بل ان قيمنا الدينية ورصيدنا الحضاري تؤهلنا لأن نكون من أكثر الأمم قدرة على الحياة الحرة الكريمة والابداع المعرفي الحضاري الخلاق. وكما خرجت شعوب اسيا وأوروبا الشرقية وأمريكا اللاتينية من وطأة الدكتاتورية الى افاق الديمقراطية والتقدم، فقد آن الأوان لشعوبنا العربية أن تنهض من سباتها وتحقق، بقيادة نخبها ومثقفيها وتياراتها الوطنية الأصيلة، هذا التحول المصيري من الاستبداد الى الحرية والديمقراطية.

لقد تعرّت اليوم أنظمتنا العربية الهزيلة التابعة بالكامل، وكانت مواقفها الأخيرة المتواطئة المخزية من ما يحدث في فلسطين ولبنان، وتآمرها المفضوح على الشعبين الفلسطيني واللبناني في اختيارهم ودعمهم الحر للمقاومة الاسلامية بمثابة مسمار جديد، ونتمنى أن يكون الأخير، في نعشها. لقد سقطت هذه الأنظمة سياسيا وأخلاقيا، وما سقوطها المادي الحتمي الا مجرد وقت.

لقد عولت أمريكا واسرائيل على رسم شرق أوسط جديد من أهم معالمه أن يكون منطقة مفتتة متشظية ضعيفة تسود فيها انظمة سياسية تابعة عميلة، وتجر فيها الشعوب الى اتون الفتنة والتطاحن الطائفي والعرقي الذي سيرسخ بدوره مزيدا من الانقسام والضعف والهوان، بدأ بالعراق الذي نجحت أمريكا واسرائيل في اشعال نار الفتنة الطائفية وتأجيجها فيه، ثم مرورا بعد ذلك الى لبنان والسودان، والحبل على الجرار.

لكن الشعب اللبناني ومقاومته الواعية نجحوا في احتواء واخماد نار هذه الفتنة المذهبية والطائفية المعول عليها أمريكيا، وحققوا لنا تلاحما سنيا شيعيا واسلاميا مسيحيا رائعا. وأثبت الشعب اللبناني العميق في تحضره أنه على درجة عالية من الوعي والمسؤولية. كما أثبت ذلك الشعب الفلسطيني الذي أجمع وتعاهد بكل تياراته على أن اقتتال الفلسطيني مع أخيه هو خط احمر لا يمكن تجاوزه مهما اشتدت الفتن والمحن. وكما قدم لنا الفلسطينيون تجربة ديمقراطية رائدة وهم تحت الاحتلال والتنكيل الصهيوني المتوحش، فان لبنان سيخرج من ملحمته الحالية قويا صامدا متماسكا، وسيقوي ويعمق ويثري تجربته الديمقراطية.

وبالتالي فان ديمقراطية امريكا الكاذبة، التي ادعت أنها تريدها لنا من خلال مشروعها لشرق اوسط جديد، قد انكشف زيفها عندما رفضت امريكا احترام وقبول الخيار الديمقراطي الفلسطيني النزيه، وعندما أرادت اضعاف لبنان من خلال تصفية تيار المقاومة الذي يدافع عن سيادة لبنان بأسره. كما سقطت وانكسرت معها هيبة واسطورة اسرائيل التي لا تقهر في المنطقة التي يراد لنا جميعا أن نذعن ونستسلم لها. وهذه فرصة تاريخية لنا كشعوب عربية، بعد أن بلسم جراحنا ورد لنا اعتبارنا صمود وانتصار المقاومة، في ان نرسم بأيدينا وارادتها الوطنية شرقنا الأوسط الجديد الذي نحقق فيه حريتنا وديمقراطيتنا بأيدينا، ونسترد فيه حقوقنا كاملة. فالدول والمجتمعات الحرة القوية لا تبنى الا بتضحيات أبنائها ومخاضها العسير، وكلما كان الثمن عاليا ونفيسا، كانت النتيجة والجائزة كذلك.

* كاتب وباحث من ليبيا يقيم في لندن

سيناريو افتراضي

حكم البابا

■ لأن وزراء الخارجية العرب وصلوا إلى بيروت وغادروها على عجل بإذن وحماية من اسرائيل، ولأن الطيران الاسرائيلي حلق طويلاً فوق رؤوسهم خلال وجودهم فيها، ولأنه قام بأكثر من غارة أثناء انعقاد مؤتمرهم في سراياها الحكومي، ولأن عشرات الشهداء اللبنانيين سقطوا في فترة مداولاتهم لاصدار بيانهم، ولأن عشرات الجسور والأبنية في كل أنحاء لبنان دمرت وقت جلوسهم حول مائدة غدائهم، خطر لي سؤال افتراضي وأنا أتابع أخبار المؤتمر الاستثنائي لوزراء الخارجية العرب من جلسته الافتتاحية وحتى بيانه الختامي، أضعه أمام القارئ ليفكر معي في إمكانية واحتمالات الاجابة عليه: ما الذي كان يمكن أن يحدث لو قامت الطائرات الاسرائيلية التي لم تغادر سماء لبنان خلال وجود وزراء الخارجية العرب فيه بقصف المبنى الذي تعقد فيه جلستهم، وتحويل المجتمعين من وزراء إلى شهداء؟ ثم قامت الحكومة الاسرائيلية بعد ذلك بالاعراب عن أسفها الشديد لمقتل وزراء الخارجية العرب بطريق الخطأ، وادعت بأن قصفها كان يستهدف شاحنة أطلقت صواريخها باتجاه الأراضي العربية المحتلة من قرب مبنى السراي الحكومي الذي عقد فيه الاجتماع لتدخل بعدها المبنى، ولذلك استهدفته الطائرات الاسرائيلية، وربما لفرط استهانتها بالعرب ووزراء خارجيتهم ـ الذين لولا موافقتها لما وصلوا إلى بيروت ـ لن تحتاج في هذه المرة لتأكيد صدقيتها فتمتنع عن عرض صور ملتقطة من الجو تثبت ادعاءها؟

أكاد أكون متأكداً من أن ردة الفعل الشعبية العربية على مثل هذا الحدث الافتراضي لن تتجاوز سؤالاً بريئاً ومحقاً وشامتاً هو: وهل وزراء الخارجية العرب أغلى من شهداء قانا ومروحين وغيرها من المجازر التي ارتكبتها اسرائيل في لبنان منذ الثاني عشر من تموز (يوليو) الماضي؟ ولكن لست على يقين كيف ستكون ردة الفعل العربية الرسمية حينها باستثناء تأكدي من إعرابها عن الغضب والانزعاج، فهل ستعلن الدول العربية مثلاً الحرب على اسرائيل، أو على الأقل تسحب تلك المرتبطة منها بعلاقات مع العدو الاسرائيلي سفراءها، وتعلن بأن سفراء اسرائيل الموجودين على أراضيها أشخاص غير مرغوب فيهم؟ وهل ستستخدم دول عربية أخرى سلاح النفط أو حتى أسلحة المطابخ من سكاكين وشوك وملاعق، للرد على ما قامت به اسرائيل من استهداف لرؤساء دبلوماسياتها؟ أم أن جميع الأنظمة العربية ستسير على مبدأ القول الشعبي بأن الحي أبقى من الميت، فتقبل اعتذار اسرائيل على مضض، وتكتفي باعتبار وزراء خارجيتها شهداء الهمجية الاسرائيلية، وتستخدم دماءهم كدليل على تضحياتها القومية والوطنية، وفي نفس الوقت تحمد ربها وتشكره ألف مرة في سرها بأن المؤتمر الذي تم قصفه كان على مستوى وزراء الخارجية وليس على مستوى الزعماء والقادة، وتكتفي بمزيد من بيانات الشجب والاستنكار والتنديد للعدوان الاسرائيلي الوحشي!

الجواب على أي من الأسئلة الافتراضية السابقة قدمه وزراء الخارجية العرب أنفسهم، بالطريقة التي غادروا فيها لبنان هرباً على عجل، كما لو كانوا يريدون منح الفرصة للطائرات الاسرائيلية لمتابعة قصفها واعتداءاتها، وحتى من دون أن ينتظروا حضور قراءة البيان الختامي لمؤتمرهم العاجل، تاركين لرئيس الوزراء اللبناني فؤاد السنيورة قراءته وحده والرد على أسئلة الصحافيين، بنفس الطريقة التي تركوا فيها لبنان وحده في مواجهة العدوان الاسرائيلي.

لو كان مثل هذا السيناريو الافتراضي قد حدث، ولو طلب مني افتراضياً كتابة مانشيت موحد للصفحة الأولى في الصحف العربية التي ستصدر في اليوم التالي للاستشهاد الافتراضي لوزراء الخارجية العرب، لما وجدت أفضل من هذا المانشيت: استشهاد وزراء الخارجية العرب بنيران صديقة!!

القدس العربي
يومية سياسية مستقلة
تطبع في لندن ونيويورك وفرانكفورت وتوزع في جميع انحاء العالم
الاشتراكات:
الاشتراك السنوي 450 جنيها استرلينيا في عموم بريطانيا و 750 دولارا امريكيا للوطن العربي وخارج بريطانيا بما في ذلك اجور البريد.

الناشر:
مؤسسة القدس العربي للنشر والاعلان

رئيس التحرير:
عبد الباري عطوان

المقر الرئيسي (لندن): 164/166 كنج ستريت، همرسميث، لندن دبليو 6 او كيو يو
هاتف: 8008 741 ـ 0208 (6 خطوط) ـ
فاكس: 8902 741 ـ 0208 أو 7637 748 ـ 0208
مكتب القاهرة: 43 أ شارع قصر النيل ـ الدور الاول ـ شقة رقم (2). هاتف/فاكس: 3901523(202)
مكتب المغرب: 80 شارع فال ولد عمير شقة 7 الطابق الرابع ـ الرباط. هاتف/ فاكس: 770594(37 212)
مكتب عمان: شارع الصحافة مجمع البداد التجاري الطابق الرابع.
هاتف/فاكس: 5066089 (9626)
مكتب باريس: هاتف ـ فاكس: 57364 420 (331)

Head Office (London): 164-166 King Street, Hammersmith, London W6 0QU England
Tel: 0208-741 8008 (6 Lines) **Fax:** 0208-741 8902 / 748 7637
email: ***alquds@alquds.co.uk*** * *Internet:* ***www.alquds.co.uk***
Cairo Office: 43 a Kasser Al Neel St, First Floor, Flat No (2).
Tel/Fax: (202) 3901523
Morocco Office: 80 Fal Ould Omeir Str. Flat No.7 - Rabat - Morocco
Tel/Fax: (212 37) 770594
Amman Office: Al Sahafa St. Badad Business Complex.
Tel/Fax: (9626) 5066089
Paris Office: Tel / Fax: (331) 420 57364

Al-Quds Al-Arabi
daily Independent News Paper
Published In London, New York and Frankfurt by Al Quds Al- Arabi Publishing LTD
Circulated in Europe, Middle East, North Africa and North America.
Editor In Chief
ABDEL BARRI ATWAN

AL-QUDS Al - Arabi Volume 18 - Issue 5349 Wednesday 9 August 2006